المحور الأول: المفهوم والتطور

أولا: مفهوم المجتمع الدولي

نتطرق ضمن هذا العنصر إلى تعريف المجتمع الدولي أولا ثم تبيان خصائص المجتمع الدولي.

1. تعريف المجتمع الدولي

يعتبر مصطلح المجتمع الدولي تعبير شائع في العلاقات الدولية لكنه مع ذلك مصطلح غامض بسب افتقاره لمعنى وتعريف دقيق ومتباين، ويرجع هذا التباين إلى تأثير التغيرات الدولية التي شهده المجتمع الدولي وهي التغيرات التي انعكست على تعريفه، حيث يمكننا أن نميز بين التعريف التقليدي للمجتمع الدولي والتعريف الحديث.

أ. التعريف التقليدي للمجتمع الدولي

يعرف المجتمع الدولي تقليديا بأنه:

-"الوسط الاجتماعي الذي تنمو بداخله علاقات دولية تتجاوز حدود الدولة الواحدة وتدعو إلى ضرورة إيجاد قواعد قانونية تنظمه"

-أو أنه علاقة أخلاقية وقانونية قائمة بين الدول وباعترافها بوجود حقوق وواجبات متبادلة فيما بينها.

-أو أنه مجموعة من الوحدات السياسية التي تمثل كل واحدة منها انتماء سياسيا معينا لمجموعة من أفراد المجتمع البشري وتتمتع كل واحدة منها بنظام قانوني خاص بها.

يلاحظ على مجموع هذه التعريفات أنها تضيق من نطاق تعريف المجتمع الدولي بالنظر لكونها تحصر أشخاصه في الدول فقط، فيعرف المجتمع الدولي وفق هذا المنظور بأنه: جماعة الدول، وهذا ما يتعارض مع ما شهده المجتمع الدولي من تطور.

ب. التعريف الحديث للمجتمع الدولي

شهد المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطور واتساع في تركيبته وأشخاصه حيث لم تعد الدولة الشخص الوحيد من أشخاص المجتمع الدولي بل برزت إلى جانبها

المنظمات الدولية إضافة إلى كيانات ووحدات أخرى تعتبر فواعل في المجتمع الدولي ممثلة في حركات التحرر الوطني، الشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد.

انطلاقا من هذا الاتساع أصبح المجتمع الدولي يعرف بأنه: مجموع الكيانات والوحدات الموجودة على المستوى الدولي تمييزا لها عن تلك الموجودة على المستوى الداخلي بحيث يتكون هذا المجتمع من الدول بالدرجة الأولى ثم المنظمات الدولية وبعض الكيانات الأخرى التي فرضت نفسها كمؤثر فعال في العلاقات الدولية مثل الشركات المتعددة الجنسيات وحركات التحرر الوطني، وتخضع هذه العلاقات في تنظيمها إلى قواعد قانونية دولية تتماشى وطبيعتها كوحدات تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ألا وهي قواعد القانون الدولي.

2. خصائص المجتمع الدولي

يتميز المجتمع الدولي بعدة خصائص وسمات تجعله مجتمع متمايز عن المجتمعات الوطنية أو الداخلية.

أ. الدول الشخص الرئيسي من أشخاص المجتمع الدولي

يتشكل المجتمع الدولي في تركيبته من كيانات ووحدات دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية تتحدد في الدول والمنظمات الدولية، إلى جانب كيانات وفواعل أخرى ممثلة في حركات التحرر الوطني، والشركات المتعددة الجنسيات، وأشخاص المجتمع الداخلي الوطني (أشخاص القانون الداخلي) المعترف لهم بحقوق والتزامات في النظام القانوني الدولي وهم الأفراد.

إلا أن الدولة تعد الشخص الدولي الأساسي والرئيسي في المجتمع الدولي، فهي الشخص الدولي الوحيد الذي يتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة، وهي من تملك القدرة على خلق القواعد القانونية الدولية، وعلى قبول الالتزام بها، ذلك أن سلطة الدولة في المجتمع الدولي لا تعلوها أي سلطة أخرى يمكن أن تفرض عليها الالتزام بالقواعد التي تنظم هذا المجتمع. لأن هذه القواعد تخضع لإرادة الدول باعتبارها الإرادة التي تضع القواعد التي تنظم العلاقات بين كيانات ووحدات المجتمع الدولي، هذا ما يجعل هذه القواعد تتأثر بمصالح الدول التي تحرك وتوجه علاقاته.

ب. <u>عالمية المجتمع الدولي</u>

فالمجتمع الدولي لم يعد مجتمعا أوربيا محصورا في عدد من الدول الاوربية المسيجة كما كان عند نشأته، بل شهد توسعا كبيرا حيث أصبح يشمل جميع الدول خاصة بعد زوال الإمبراطوريات القديمة وتفككها وظهور حركات التحرر التي أدت إلى استقلال العديد من الدول، حيث وبعد أن كان تمثيل الدول في عصبة الأمم لا يتعدى 47 دولة في الجلسة الأولى لجمعية العصبة عام 1920 ثم إلى مجموع 58 دولة فقط، اتسع عددها إلى 51 دولة عند نشأة منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 ثم تزايد العدد ليصل إلى 193 دولة.

ج. مجتمع منظم

يتميز المجتمع الدولي بكونه مجتمع منظم يخضع في علاقاته لقواعد قانونية مكتوبة (اتفاقيات ومعاهدات دولية) وغير مكتوبة (العرف الدولي) تعرف بقانون المجتمع الدولي أو القانون الدولي، تعمل على ضبط وتنظم العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع الدولي

لكن مع ذلك فالمجتمع الدولي لم يصل بعد إلى درجة تنظيم المجتمعات الداخلية (الوطنية) فهذه الأخيرة تتميز بقدر من التنظيم لأن العلاقات داخل المجتمع الداخلي تتميز بكونها علاقات على درجة عالية من التضامن والتكافل الوطني بين أعضائه وأنها علاقات خضوع وانصياع ذلك أنها مزودة بسلطات قادرة على حل النزاع الذي قد ينشأ بين أفراد هذا المجتمع.

أما المجتمع الدولي فهو مختلف تماما فهو لا يملك أجهزة شبيهة بتلك المتواجدة على مستوى المجتمعات الداخلية، كما أن بنيانه القانوني (نظامه القانوني) لم يكتمل بعد مقارنة بالمجتمعات الداخلية (الوطنية) بسبب افتقاره لسلطة عليا.

د. <u>المجتمع الدولي يفتقر إلى سلطة</u>

إن المجتمع الدولي يقوم على فكرة اللامركزية بسبب افتقاره لسلطة عليا بخلاف المجتمع الداخلي (الوطني) الذي هو مجتمع هرمي ومركزي يستند إلى سلطات داخل الدولة (سلطة تشريعية، تنفيذية، قضائية)، وعلى العكس من ذلك يفتقر المجتمع الدولي إلى سلطة تشريعية تتولى التشريع على غرار ما هو موجود في المجتمع الداخلي (الوطني)، كما يفتقر المجتمع الدولي إلى

هيئة عليا تنفيذية وقضائية تعملان على فرض وتطبيق القواعد التي تنظم المجتمع الدولي بالإلزام وتوقيع الجزاء على مخالفتها ويرجع السبب في ذلك لكون المجتمع الدولي يتشكل من كيانات متساوية السيادة، كما أن القانون الذي يحكم كيانات ووحدات المجتمع الدولي (قانون المجتمع الدولي أو القانون الدولي العام) هو قانون ينشأ بإرادة الدول.

خلاصة:

بناء على ما تم ذكره من خصائص يمكننا القول بأن المجتمع الدولي شبيه بالمجتمعات الوطنية (الداخلية) ظاهريا، لكنه واقعيا يختلف عنها بسبب:

1- أن المجتمع الدولي لا يقوم على تضامن قوي بين أشخاصه رغم وجود هذا التضامن
2- أن المجتمع الدولي رغم أنه مجتمع منظم لكنه لم يصل إلى درجة تنظيم المجتمعات الوطنية خاصة في ظل افتقاره لسلطات تعمل على تحقيق هذا التنظيم.

قائمة المراجع:

-تونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.

-محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.

-محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1985.

-عبد الرحمان لحرش، المجتمع الدولي، التطور والأشخاص، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

-Bertrand Boivin, La gouverne de la communauté internationale, Québec, 2019, Sur le lien : https://oraprdnt.uqtr.uquebec.ca/portail/docs/GSC1730/O0001539978_La_gouverne_de_la_communaut__internationale_fac_simile.pdf

أستاذة/ بوعقبة نعيمة